

تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2017
analyzing the development of the monetary bloc in Algeria under the fluctuation of
oil prices from (2000-2017)

ط.د. وسام موسى ، مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين، جامعة أم البواقي، الجزائر.

MOUICI.Wissem@univ-oeb.dz

د.أمال بوسمينة*، مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين، جامعة أم البواقي، الجزائر.

Amal_b82@yahoo.fr

تاريخ التسليم: (2020/02/11)، تاريخ التقييم: (2020/04/03)، تاريخ القبول: (2020/04/23)

Abstract :

ملخص :

This study aims at analyzing the development of the monetary bloc in Algeria under the fluctuation of oil prices from (2000-2017), based on statistical reports and data and following the analytical descriptive approach.

This study reached a group of results, the most important of which is the correlation between oil price fluctuations and the development of the monetary bloc in Algeria, and the net foreign assets are considered the most important against the monetary bloc in Algeria and the main determinant of the monetary issue, and the fluctuations of oil prices affect the net foreign assets, which in turn affect the monetary issue in Algeria

Keywords : Monetary bloc , Oil prices, Net Foreign assets.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر وهذا في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة من (2000-2017)، وذلك بالاعتماد على تقارير و بيانات إحصائية، واتباع المنهج الوصفي التحليلي في معالجة الموضوع.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: هناك علاقة طردية بين تقلبات أسعار النفط وتطور الكتلة النقدية في الجزائر، كذلك يعتبر صافي الأصول الأجنبية أهم مقابل للكتلة النقدية في الجزائر والمحدد الرئيسي للإصدار النقدي، وأن تقلبات أسعار النفط تؤثر على صافي الأصول الأجنبية التي تؤثر بدورها على الإصدار النقدي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الكتلة النقدية، أسعار النفط، صافي الأصول الأجنبية.

* المؤلف المراسل: د.أمال بوسمينة، الإيميل: Amal_b82@yahoo.fr

مقدمة:

نظرا للتغيرات والتطورات المتسارعة والمتلاحقة التي شهدتها الاقتصاد العالمي في العقود المنصرمة، تزايد ارتباط الحياة المعاصرة باستخدام الطاقة وبالأخص النفط مما جعل تغيرات أسعار هذه السلعة تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أي دولة في العالم، سواء أكانت منتجة أو مستهلكة لهذا المورد مسببا حالة من عدم الاستقرار، حيث يمكن لصدمة نفطية واحدة أن تكون كفيلا بشل اقتصاديات العالم سواء الاقتصادية الريعية والتي تعتمد بشكل يمكن أن يوصف بالكلي على الإيرادات النفطية أو اقتصاديات قائمة بذاتها.

وتعتبر الكتلة النقدية من أهم العوامل المؤثرة على مستوى النشاط الاقتصادي في الجزائر أو في أي بلد، حيث أن الإفراط في إصدار النقد دون وجود مقابل مادي له من السلع والخدمات سوف يؤدي إلى مشكلة التضخم وكذا انخفاض القدرة الشرائية للعملة الوطنية، مقارنة بالعملة الأخرى، لذا فإن السلطات النقدية تسعى دائما إلى حسن التحكم فيها بما يتلاءم وتطور النشاط الاقتصادي. فتحديد حجم الكتلة النقدية ليس مجرد عملية تتحكم فيها السلطات النقدية وحدها بل هي عملية تتجم عن تفاعل متشابك لسلوك شتى الجهات الاقتصادية فالسلطة النقدية تقرر حجم القاعدة أي العملة والاحتياطات المصرفية، بينما تقرر البنوك التجارية حجم القروض وأما الجمهور فيقرر كيف يوزع ما لديه من ثروة نقدية بين العملة والودائع تحت الطلب والودائع لأجل. ومما سبق إرتأينا لتحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية خلال الفترة من (20000-2007).

1.1 إشكالية الدراسة: تأسيسا لما تقدم يمكن طرح إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

- هل يوجد علاقة بين تطور الكتلة النقدية في الجزائر وبين تقلبات أسعار النفط؟

2.1 فرضيات الدراسة

انطلاقا من إشكالية الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تتمثل محددات أسعار النفط في كل من العرض والطلب البترولي؛
- ارتبطت تطورات الكتلة النقدية في الجزائر بالتغيرات والتطورات التي شهدتها أسعار النفط؛
- يتمثل المحدد الرئيسي للإصدار النقدي في الجزائر في صافي الأصول الأجنبية.

3.1 أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على تسعير النفط والصدمات النفطية؛
- عرض التطرق للإمكانيات النفطية في الجزائر؛
- تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال فترة الدراسة واثبات العلاقة الرابطة بينهما.

4.1 المنهج المتبع في الدراسة

تماشيا مع طبيعة موضوع الدراسة وتبعا لمتطلبات هذا العمل البحثي، وقصد الإلمام بجوانب الدراسة، فقد تم في معالجة هذا الموضوع إتباع المنهج الوصفي التحليلي عند عرض مفهوم أسعار النفط والصدمات النفطية، وتحليل المعطيات والبيانات الإحصائية في المحور الأخير.

5.1 هيكل الدراسة: وللإجابة على الإشكالية المطروحة والإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة لثلاث محاور كالآتي:

المحور الأول: تسعير النفط والصدمات النفطية؛

المحور الثاني: الإمكانات النفطية للجزائر؛

المحور الثالث: تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2017).

2. تسعير النفط والصدمات النفطية

1.2 مفهوم سعر النفط وأنواعه: يعتبر سعر النفط من أهم الأسعار الاقتصادية وهو يحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية، ومن هذا المنطلق سيتم التطرق إلى مفهوم سعر النفط وأنواعه ومحدداته.

1.1.2 مفهوم سعر النفط: سعر النفط يعني به قيمة السلعة النفطية معبرا عنه بوحدة نقدية محددة وفي زمان ومكان معينين، وعادة ما يعبر عنه بالدولار الأمريكي للبرميل الواحد، ويتفاوت سعره من برميل لآخر حسب درجته ونوعيته (سطحي، 2019، ص ص 841-842).

2.1.2 أنواع أسعار: وتتمثل هذه الأنواع فيما يلي المومن، وعبد الرحمان، 2018، ص ص 254-255):

أ- الأسعار المعلنة (the posted prices): يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية، ظهر هذا السعر لأول مرة عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندر اندويل.

ب- الأسعار المتحققة (the realized prices): هي عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري.

ج- أسعار الإشارة (the post prices): إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان البترولية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا عام 1965.

د- أسعار الكلفة الضريبية (the tax-plad cost prices): هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والريح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.

ه- الأسعار الآتية (الفورية) the spot prices: هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة أنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشتري وبصورة آتية.

3.1.2 محددات أسعار النفط: ترتبط أسعار النفط بعدة عوامل ومحددات، وفيما يلي سيتم إبراز أهمها:

أ- الطلب على النفط: يقصد بالطلب البترولي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة، بهدف إشباع أو سد تلك الحاجات الإنسانية (بلقطة، 2014-2015، ص 24).

• العوامل المؤثرة على الطلب النفطي: تتمثل أهمها فيما يلي:

- ✓ أسعار المنتجات النفطية؛
- ✓ سعر النفط؛
- ✓ أسعار مصادر الطاقة البديلة؛
- ✓ النمو الاقتصادي العالمي؛
- ✓ الاستقرار السياسي في العالم؛
- ✓ فصول السنة.

ب- العرض النفطي: يعبر العرض النفطي عن الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها عند سعر محدد وخلال فترة زمنية محددة، ويعتبر العرض النفطي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق. وللكمية المعروضة من البترول أثر كبير على أسعار النفط، وعموما فإن العلاقة بين الكمية المعروضة وسعر البترول هي علاقة عكسية (قويدري، 2009، ص 79).

• العوامل المؤثرة في العرض النفطي: إن العرض النفطي أحد أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط، ولكن هو بدوره يتأثر بعوامل عديدة نذكر منها:

- ✓ الطلب البترولي؛
- ✓ التوقعات المستقبلية لأسعار البترول؛
- ✓ الاحتياطات البترولية وعمليات البحث والتقيب عن البترول؛

- ✓ الأرباح العالية في الصناعة البترولية:
- ✓ الأوضاع السياسية والظواهر الطبيعية.
- إضافة إلى هذه العوامل هناك عوامل أخرى تؤثر على العرض البترولي وهي:
- ✓ طول الفترة الزمنية المطلوبة لتطوير المصادر البديلة للطاقة بكميات تكفي لاستبدال البترول على نطاق كبير؛
- ✓ التكلفة المرتفعة اللازمة لتطوير المصادر غير التقليدية للطاقة؛
- ✓ مخاطر البيئة التي يجب التغلب عليها إذا ما استخدم الفحم والطاقة النووية على نطاق واسع.
- 2.2 الصدمات النفطية:** يمكن عرضها كالتالي (بوظراف، 2018، ص ص 124-125):
- 1.2.2 الصدمة النفطية الأولى 1973:** لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية، وتقييم برميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية. حيث في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار للبرميل، أي رفع الأسعار النفطية بنسبة 400%.
- 2.2.2 الصدمة النفطية الإيجابية 1979:** شهد العالم أزمة بترولية ثانية نتيجة ارتفاع الأسعار إلى حد أقصى بسبب إضراب العمال الإيرانيين في مصافي النفط في نوفمبر 1978 ثم أعقبتها الثورة الإيرانية في بداية سنة 1979 ما أدى إلى نقص الإمدادات النفطية الإيرانية من 6 مليون برميل إلى 1.5 مليون برميل مما دفع بالأسعار إلى الارتفاع، وفي ظل هذه الأوضاع ارتفع سعر البترول العربي الخفيف من 12.7 دولار للبرميل في مارس 1979 إلى 24.5 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.
- 3.2.2 الصدمة النفطية العكسية 1986:** بعد العصر الذهبي الذي عاشته منظمة الأوبك خلال فترة نهاية السبعينات وبداية الثمانينات وجدت نفسها عام 1986 تتخبط في فخ انخفاض الأسعار لمستويات لم تكن تتوقعها، فسميت باسم "الأزمة النفطية العكسية"، والتي تميزت بفائض العرض، وهذا الأخير نتج عن تباين مجموعة من العوامل داخل منظمة الأوبك وخارجها (شطيبي، 2015، ص 5).
- 4.2.2 الصدمة النفطية سنة 1998:** تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطية فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27.5 مليون برميل يومي، مما أدى إلى انهيار النفط إلى حوالي 13 دولار للبرميل.
- 5.2.2 الصدمة النفطية عام 2004:** تميّزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة

الأوبك إلى 36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة الأوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987) وقد عرفت هذه الفترة بثورة الأسعار (شطبي، 2015، ص 5).

6.2.2 الصدمة النفطية عام 2008: شهدت سنة 2008 أسوأ أزمة مالية عرفها العالم وقد ازداد عمق هذه الأزمة في أوت 2007 مع انهيار سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تكن السوق النفطية بمنأى عن التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي إذ انعكست تلك التطورات بشكل واضح على الطلب العالمي على النفط الذي أخذ في التراجع بشكل حاد من 147 دولار للبرميل في شهر ديسمبر 2008.

7.2.2 الصدمة النفطية سنة 2014: يتم عرضها كالاتي (شطبي، 2015، ص 5): عرفت أسعار النفط تقهقرا سنة 2014 بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى الأسباب التالية:

- تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية؛
- تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) وتضاعل سلطتها على تحديد الأسعار؛
- وجود منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد؛
- توازنات إقليمية و جيوسياسية.

3. الإمكانيات النفطية للجزائر: تمتلك الجزائر إمكانيات نفطية هامة، أهلتها لتحتل وزنا مهما في السوق النفطية العالمية، باعتبارها دولة منتجة ومصدرة للنفط، وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال معرفة احتياطات الجزائر من النفط، إنتاجه واستهلاكه.

1.3 احتياطي النفط في الجزائر: تزخر الجزائر باحتياطي هام من النفط، هذا ما جعلها تحتل المرتبة الرابعة إفريقيا بعد كل من ليبيا ونيجيريا، والمرتبة السابعة عشر عالميا من حيث الاحتياطي النفطي، والجدول التالي يوضح تطور احتياطي النفط في الجزائر للفترة من (2000-2017).
الجدول رقم 01 : يوضح تطور احتياطي النفط الجزائري خلال الفترة الممتدة من (2000-2017).
الوحدة: ألف مليون برميل.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاحتياطي	11.3	11.3	11.8	11.8	12.3	12.3	12.3	12.2	12.2
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاحتياطي	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

OPEC Annual Statistical Bulletin, 2005, p 19

OPEC Annual Statistical Bulletin, 2016, p 22.

OPEC Annual Statistical rapport, 2017, p8.

OPEC Annual Review of World Energy, 2005.

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن احتياطي النفط في الجزائر تميز بالاستقرار طيلة فترة الدراسة تقريبا، حيث في الفترة الممتدة من (2001-2002) كانت قيمة الاحتياطي تقدر ب 11.3 ألف مليون برمبل، وقيمة 11.8 ألف مليون برمبل خلال الفترة الممتدة من (2003-2004)، ثم بقيمة 12.3 ألف مليون برمبل ما بين (2005-2007)، ليستقر أخيرا على قيمة 12.2 ألف مليون برمبل ما بين الفترة الممتدة من (2008-2017).

2.3 إنتاج النفط في الجزائر: تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، والجدول الموالي يوضح تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة من (2000-2017).

الجدول رقم 02: يوضح تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000-2017).
الوحدة: ألف برمبل يوميا.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإنتاج	1549	1534	1653	1826	1921	1990	1979	1992	1969
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإنتاج	1775	1689	1642	1537	1485	1589	1558	1577	1540

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

BP Statistical review of world energy, 2015.

OPEC, Annual Statistical rapport, 2016, p 28.

OPEC, Annual Statistical rapport, 2017, p28.

من خلال معطيات الجدول أعلاه، يلاحظ أن الإنتاج دخل في فترة نمو وهذا مع بداية العشرية الأولى لسنة 2000 بحيث عرفت سنة 2007 أكبر طاقة إنتاجية قدرت ب 1992 ألف برمبل يوميا، ويرجع ذلك إلى تزايد الطلب العالمي على النفط وكذلك زيادة الآبار المكتشفة خلال هذه السنة، لكن سنة 2008 عرفت الطاقة الإنتاجية انخفاضا بسبب انعكاسات الأزمة المالية العالمية واستمر الانخفاض إلى غاية سنة 2013، لتعرف بعدها نموا طفيفا ومتذبذبا خلال الفترة (2014-2017)، وهذا نتيجة تسقيف الإنتاج من طرف دول الأوبك بسبب انهيار أسعار النفط.

3.3 استهلاك النفط في الجزائر: من خلال الجدول الموالي سيتم تتبع تطور استهلاك النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2016.

الجدول رقم 03 : يوضح تطور استهلاك النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2005-2016).
الوحدة: ألف برميل يوميا

السنة	2005	2010	2012	2013	2014	2015	2016
الاستهلاك	249	327	420.3	416.2	416.4	431.5	417.9

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

BP, Statistical Review of world, London, 2016, p 9.

OPEC, Annual Statistical rapport, 2017, p66.

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن استهلاك النفط في الجزائر سجل ارتفاعا مستمرا خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2010، حيث انتقل الاستهلاك من 249 ألف برميل يوميا سنة 2005، إلى 327 ألف برميل يوميا سنة 2010، ثم ارتفع سنة 2012 ليصل 420.3 ألف برميل، ثم شهد انخفاضا طفيفا سنتي 2013 و2014 ليبلغ 416.2 و416.4 ألف برميل يوميا على التوالي، أما عن سنة 2015 فقد شهد استهلاك النفط في الجزائر ارتفاعا ليبلغ 431.5 ألف برميل يوميا، ويفسر هذا الارتفاع في حجم الاستهلاك باعتماد الجزائر الكبير على النفط. ليعود للانخفاض مجددا سنة 2016.

4. تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2017)

1.4 مفهوم الكتلة النقدية:

تعرف الكتلة النقدية بأنها " كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ويقصد بالنقود المتداولة هنا، هي كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد أو المؤسسات والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور العائدات المصرفية في المجتمعات" (حداد، هذلول، 2010، ص 89).

أ- مكونات الكتلة النقدية - المجموعات النقدية - وتتمثل في المجموعات التالية:

- ✓ **المجمع M1:** ويضم الموجودات التمويلية الجاهزة مباشرة للإنفاق، وتعد القياس الأضيق والأكثر سيولة في مجموع العرض النقدي، وبالتالي فإنها تؤكد الوظيفة التقليدية للنقود كوسيلة للتبادل، وإن هذا الجزء من عرض النقود يعتمد على مقدار الاحتياطي الإلزامي الذي تحتفظ به البنوك القائمة ومتطلب الاحتياط على ودائع الحساب الجاري ومقدار العملة التي يتم الاحتفاظ بها خارج النظام المصرفي (هوشيار، 2005، ص 246).
- ✓ **المجمع M2:** ويشير هذا المجمع إلى مفهوم واسع للسيولة المحلية ويتكون من الودائع تحت الطلب والعملة بالتداول بين أيدي الجمهور مضاف إليها الودائع لأجل في البنوك التجارية، أي المجمع (M1) مضاف إليها الودائع لأجل (إمان، 2010، ص 55).

✓ **المجموع M3:** بالإضافة إلى الودائع لأجل الموجودة لدى المؤسسات المالية المصرفية هناك نوع آخر من الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية، أو سندات الخزينة العمومية والمكتتبية من طرف الخواص والمؤسسات غير المالية أو سندات الخزينة على الوثائق والتي تشبه سندات الصندوق والتي تصدرها البنوك التجارية (إلمان، 2010، ص 61).

✓ **المجموع M4:** يتضمن بالإضافة إلى (M3) أوراق الخزينة التي بحوزة الأعوان غير الماليين الصادرة عن المؤسسات، سندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة عن الدولة والموجودة لدى الأعوان غير الماليين (إلمان، 2010، ص 63).

ب- مقابلات الكتلة النقدية:

✓ **الذهب والعملات الأجنبية:** تحصل الدولة من خلال نشاطها المالي والتجاري الدولي على ذهب و عملات أجنبية مختلفة، لكنها غير قابلة للتداول في الداخل، فيحجزها البنك المركزي ويصدر مقابلها عملة وطنية. ويمثل الذهب والعملات الأجنبية الرصيد الصافي لميزان المدفوعات (ملاك، 2000، ص 40).

✓ **القرض المقدم للخزينة:** في هذه الحالة تقوم الخزينة بإصدار أوراق دين حكومية وطرحها في السوق النقدية للاكتتاب، وهنا يمكن أن يتحصل عليها البنك المركزي أو البنوك التجارية أو الجمهور، فإذا اكتتب من طرف البنك المركزي يصدر مقابلها نقدا قانونيا، أما إذا تحصلت عليها البنوك التجارية أو الجمهور سيعيدان خصمها لدى البنك المركزي ويحصلان مقابل ذلك على نقد قانوني (سودار، 2009، ص ص 46-47).

✓ **القروض المقدمة للاقتصاد:** لضمان سير النشاط الاقتصادي ونموه تقوم البنوك التجارية بمنح قروض لتمويل مختلف المشاريع والنشاطات الاقتصادية انطلاقا من المبالغ المودعة لديها وتوظيفاتها، أو قد تلجأ إلى البنك المركزي الذي يمكنها من إعادة خصم الأوراق التجارية أو منحها قروض بصفته المقرض الأخير للنظام المصرفي، وتعتبر هذه القروض من أهم العناصر المفسرة لأسباب الإصدار النقدي والأكثر تأثيرا على الكتلة النقدية (خبابة، 2008، ص 34).

2.4 تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط من (2000-2017)

تتكون الكتلة النقدية في الجزائر بمفهومها الواسع M2 من المتاحات النقدية المعبر عنها بالمجموع M1، وأشباه النقود التي تتم إدارتها من طرف النظام البنكي والخزينة العمومية. وسيتم في الجدول الموالي استعراض تطور الكتلة النقدية في الجزائر بناء على تطور وتغير أسعار النفط في الأسواق الدولية خلال الفترة الممتدة من (2000-2017).

الجدول رقم (04): يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة الممتدة من (2000-2017)

الوحدة: مليار دج.

السنوات	التداول خارج البنوك	الودائع تحت الطلب	النقود M1	أشياء النقود	الكتلة النقدية M2	نسبة نمو M2	الناتج الداخلي الخام PIB	معدل سيولة الاقتصاد PIB/M2	أسعار النفط بالدولار
2000	484.9	467.5	1041.3	974.3	2022.5	13	41323.5	49.04	27.60
2001	577.3	554.9	1238.5	1235.0	2473.5	22.3	4227.1	58.5	23.12
2002	664.6	642.2	1416.3	1485.2	2901.5	17.3	4522.8	64.15	24.36
2003	781.4	732.0	1643.5	1656.0	3299.5	13.7	4247.5	77.68	28.10
2004	874.3	1133.0	2165.6	1478.7	3644.4	10.5	6150.4	59.25	36.00
2005	921.0	1240.5	2437.5	1632.9	4070.5	11.7	7563.6	53.81	50.64
2006	1081.4	1760.6	3177.8	1649.8	4827.6	18.6	8520.6	56.65	61.08
2007	1284.5	2570.4	4233.6	1761.0	5994.6	24.2	9366.6	63.99	69.10
2008	1540.0	2965.1	4964.9	1991.0	6956.0	16	11043.7	62.98	94.45
2009	1829.3	2541.9	4944.2	2228.9	7178.7	3.2	9968.0	72.01	61.06

77.45	69.05	11991.6	15.4	8280.7	2524.3	5756.4	2922.3	2098.6	2010
107.5	68.38	14519.8	19.9	9929.2	2787.5	7141.7	3536.2	2571.5	2011
109.5	68.35	16115.5	10.9	11015.1	3333.6	7681.5	3380.2	2952.3	2012
105.9	71.74	16643.8	8.4	11941.5	3691.7	8249.8	3564.5	3204.0	2013
96.20	79.31	17228.6	14.4	13663.9	4088.7	9603.0	4460.9	3658.9	2014
49.50	82.05	16702.1	0.13	13704.5	4443.4	9262.2	3908.5	4108.1	2015
40.76	79.38	17406	0.8	13816.3	4409.3	9407	3804.5	4497.1	2016
52.87	80.53	18594	8.4	14974.5	4708.5	10266	5549.1	4716.9	2017

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Banque d'Algérie, évaluation économique et monétaire en Algérie, les rapports de 2002,2007, 2010,2014,2015,2016,2016,2017.

- النشرة الإحصائية لمنظمة الأوبك، متوفر على الرابط:

https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2008.pdf.

من خلال معطيات الجدول رقم (04)، يتضح النمو المتزايد للكتلة النقدية M1 حيث انتقلت من 1041.3 مليار دج سنة 2000 إلى 9580.2 مليار دج سنة 2014، وصلت نسبة M1 من الكتلة النقدية M2 50% سنة 2001 مما يوضح عودة الثقة في العملة المحلية وزيادة معدل الادخار، لتشهد انخفاضا سنة 2015 حيث بلغت ما قيمته 9262.2 مليار دج.

وعرفت الكتلة النقدية M2 اتجاهها تصاعديا، حيث مع بداية سنة 2001 شهدت نسبة نمو مرتفعة قدرت ب 22.3%، وهذا تزامنا مع بداية تطبيق المخطط الإنمائي لدعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من (2001-2004)، فانتهجت بذلك سياسة توسعية لتحقيق معدلات نمو مرضية والقضاء على مشاكل عديدة منها البطالة، لتحقق الكتلة النقدية M2 بعد ذلك خلال الفترة الممتدة من (2003-2005) معدلات نمو منخفضة على الرغم من الزيادة البارزة في الودائع تحت الطلب لدى البنوك بنسبة 13.7% و 10.5% خلال السنتين 2003 و 2004 على التوالي، إلا أنها لم تستطع أن تعوض النقص الحاصل في شبه النقود الذي شهد تراجعا خصوصا في سنة 2004 ب 10.7%. أما عن الفترة الممتدة من سنة 2006 إلى سنة 2009 فقد شهدت معدلات نمو متذبذبة كان أقصاها سنة 2007 ب 24.2% وأدناها سنة 2009 ب 3.2%، مع العلم أن السبب الوحيد في ذلك هو احتياطات الصرف الرسمية المتأتية من قطاع المحروقات.

بالنسبة للفترة (2010-2014) فقد شهدت معدلات نمو تعتبر متقاربة وقد ساهم في هذه المعدلات قطاع المحروقات بالإضافة إلى نسبة نمو التداول النقدي خارج البنوك.

أما فيما يخص سنتي 2015 و 2016 فقد شهدت M2 معدلات نمو ضئيلة جدا تمثلت في 0.13% و 0.8% على التوالي وذلك راجع بالأساس لانخفاض إيرادات قطاع المحروقات بسبب انهيار أسعار النفط وكذلك لانخفاض حجم الودائع تحت الطلب، لتبلغ سنة 2017 معدل 8.4%.

وإذا ما تمت مقارنة الكتلة النقدية بالنتائج المحلي الخام PIB للحصول على معدل سيولة الاقتصاد، يلاحظ أن هذا المعدل في ارتفاع مستمر منذ سنة 2000، ويرجع هذا الارتفاع للشروع في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تطلب ضخ أموال جديدة في الاقتصاد الوطني من أجل تمويل عمليات التنمية، حيث لم تتخفف سيولة الاقتصاد عن مستوى 55.1% لسنة 2005، وبقي متوسط سيولة الاقتصاد خلال الفترة من (2000-2014) يتجاوز ما نسبته 60%. هذا الارتفاع في معدل سيولة الاقتصاد ذو دلالة على الاستعمال المفرط للنقود في العمليات الاقتصادية، وكذلك نتيجة التمويلات الحكومية للمشاريع الاقتصادية الضخمة والتي تتطلب مبالغ وتعاملات مالية كبيرة واستمرار الإصدار النقدي. وقد استمر معدل سيولة الاقتصاد في الارتفاع حتى سنة 2017، ويعني ذلك أن النمو المتزايد للكتلة النقدية يفوق تزايد الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يفسر بوجود سيولة واسعة في الاقتصاد تجعله أكثر عرضة للضغوط التضخمية.

3.4 تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر

أدى انتعاش أسعار النفط في أسواق الطاقة الدولية منذ سنة 2000 إلى إحداث تغيرات جذرية في هيكل مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر، والجدول الموالي يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000-2017).

الجدول رقم (05): يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر للفترة الممتدة من (2000-2017).

الوحدة: مليار دينار دج

السنوات	صافي الأصول الأجنبية	قروض مقدمة للدولة	قروض مقدمة للاقتصاد	أسعار النفط (دولار للبرميل)
2000	775.9	677.4	993.7	27.60
2001	1310.1	569.7	1078.4	23.12
2002	1755.6	578.6	1266.7	24.36
2003	2342.6	423.4	1380	28.10
2004	3119.1	-20.6	1535	36.00
2005	4179.7	-933.2	1779.8	50.64
2006	5515	-1304.1	1905.4	61.08
2007	7415.5	-2391.1	2205.2	69.10
2008	10246.9	-3627.3	2615.5	94.45
2009	10885.7	-3488.9	3086.5	61.06
2010	11996.5	-3510.9	3286.1	77.45
2011	13922.4	-3406.6	3726.5	107.50
2012	14940	-3334.0	4287.6	109.50
2013	15225.2	-3235.4	5156.3	105.90
2014	15601.79	-1992.3	6504.6	96.20
2015	15375.4	576.5	7277.2	49.50
2016	12696.0	2682.2	7909.9	40.76
2017	11227.4	4691.9	8880.0	52.87

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على:

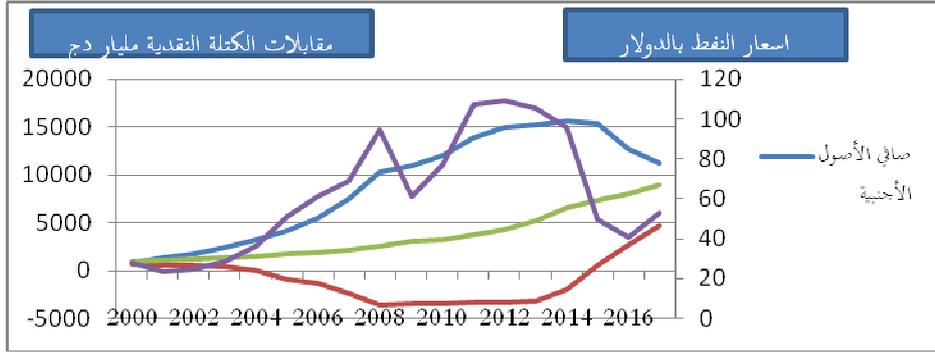
Bulletin Statistique de la banque d'Algérie, Série rétrospectives, Statistique monétaires (1964-2005).

, les rapports de 2003, 2008, "évaluation économique en Algérie" Banque d'Algérie, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017.

- النشرة الإحصائية لمنظمة الأوك، متوفر على الرابط:

https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2008.pdf.

الشكل رقم (01): يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية وأسعار النفط في الجزائر من (2000-2017)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05).

➤ **صافي الأصول الأجنبية:** شهدت سنة 2001 ظاهرة نقدية جديدة ميزت الوضعية النقدية، بحيث حجم صافي الأصول الأجنبية تجاوز الكتلة النقدية M1 لنفس السنة إذ شهدت هذه الأخيرة ارتفاعا محسوسا سنة 2001 مقارنة بسنة 2000، إذ بلغت خلال سنة 2001 ما قيمته 1310.7 مليار دج، مقارنة بسنة 2000 حيث بلغت ما قيمته 775.9 مليار دج، وتوالت ارتفاعات إجمالي صافي الأصول الأجنبية إلى غاية 2014 وبمعدلات نمو يمكن القول أنها كانت متذبذبة والتي تتأثر بتقلبات أسعار النفط بشكل كبير، حيث عرفت الفترة (2005-2014) ظاهرة نقدية جديدة أخرى ميزت تطور الوضعية النقدية، وهي تغطية صافي الأصول الأجنبية كمحدد هيكل رئيسي للتوسع النقدي في الجزائر بعد أن تجاوزت هذه الأصول منذ سنة 2005 السيولات النقدية وشبه النقدية في الاقتصاد الوطني، وانخفضت قيمة صافي الأصول الأجنبية من 15375.4 مليار دج سنة 2015 إلى 11227 مليار دج سنة 2017، ويعود هذا الانخفاض بالأساس لانخفاض المستمر لأسعار النفط ابتداء من سنة 2015، وكذلك لانخفاض قيمة الدولار مقابل الأورو.

➤ **القروض المقدمة للدولة (الخزينة):** ونميز ثلاث مراحل كالتالي:

- ✓ **المرحلة الأولى (2000-2003):** سنة 2000 قدر إجمالي القروض الممنوحة للدولة بما قيمته 677.5 مليار دج، لتبلغ 423.4 مليار دج سنة 2003، ما ميز هذه الفترة أن أسعار النفط كانت في مستويات منخفضة، الأمر الذي دفع بالخزينة العمومية إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي.
- ✓ **المرحلة الثانية (2004-2014):** في ظل تواصل انتعاش أسعار النفط خلال هذه الفترة، الأمر الذي انعكس إيجابا على خزينة الدولة فقد تحولت من مدين إلى دائن، وبالتالي في هذه المرحلة قلل الاعتماد على القروض المقدمة من قبل الجهاز المصرفي للخزينة، وقد بلغت ما قيمته (20.6-) مليار دج سنة 2004، وبلغت (3627.3-) مليار دج خلال سنة 2008، وصولا إلى (1992.3-) مليار دج سنة 2014.

✓ **المرحلة الثالثة (2015-2017):** بعد انهيار أسعار النفط خلال السداسي الثاني لسنة 2014، لجأت الخزينة العمومية إلى الجهاز المصرفي كمقترض، وهذا ابتداء من سنة 2015 وذلك بمبلغ 567.5 مليار دج، وبمبلغ 4691.9 مليار دج سنة 2017. مما سبق ذكره يمكن القول بأنه هناك علاقة طردية غير مباشرة بين أسعار النفط والكتلة النقدية، وعلاقة مباشرة بين أسعار النفط وصافي الأصول الأجنبية، وهناك علاقة عكسية بين أسعار النفط والقروض المقدمة للدولة، وعلاقة طردية مباشرة بين صافي الأصول الأجنبية والكتلة النقدية M2.

➤ **القروض المقدمة للاقتصاد:** شهدت منذ سنة 2000 اتجاهها تصاعديا وصولا لسنة 2017، حيث بلغت سنة 2000 ما قيمته 933.7 مليار دج، وسنة 2008 ما قيمته 2615.5 مليار دج، لتبلغ ما قيمته 8880.0 مليار دج سنة 2017، وقد كانت الزيادة بمعدلات نمو مختلفة من سنة لأخرى، ويشير هذا الارتفاع إلى زيادة الفوائض المالية نتيجة تحسن الوضع المالي بسبب ارتفاع أسعار النفط من جهة، وزيادة طلب الأشخاص على القروض المصرفية، وكذا تمويل الاستثمارات عن طريق القروض، بالإضافة إلى التسهيلات الائتمانية التي اعتمدها البنوك وهذا من أجل تمويل المشاريع الاقتصادية أو في مجال القروض الاستهلاكية التي شهدت ارتفاع محسوس مؤخرا.

خاتمة:

من خلال حيثيات هذه الدراسة وتسلط الضوء على تسعير النفط والصدمات النفطية والإمكانيات للجزائر، وكذلك التطرق لتحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة من (2000-2017)، تم التوصل لمجموعة من النتائج كما تم تقديم جملة من التوصيات كالاتي:

نتائج الدراسة:

يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- النفط مادة إستراتيجية لها أهمية بالغة على الصعيدين المحلي والدولي الذي تلعبه في مختلف الميادين؛
- يعتمد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المداخل النفطية، ما جعله عرضة للصدمات الناتجة عن تغيرات أسعار النفط، الأمر الذي انعكس على تطور الكتلة النقدية في الجزائر؛
- هناك علاقة طردية بين تقلبات أسعار النفط وتطور الكتلة النقدية في الجزائر؛
- يعتبر صافي الأصول الأجنبية أهم مقابل للكتلة النقدية في الجزائر والمحدد الرئيسي للإصدار النقدي؛
- تؤثر تقلبات أسعار النفط على صافي الأصول الأجنبية التي تؤثر بدورها على الإصدار النقدي في الجزائر؛

- غياب الحلول الممكنة من أجل استثمار الفوائض المالية بغرض تنويع الإنتاج والنهوض بقطاع خارج المحروقات.

توصيات الدراسة:

- على ضوء النتائج المتوصل إليها تم رصد بعض التوصيات كالاتي:
- ينبغي على السلطة النقدية تسخير جهودها للتحكم في نمو الكتلة النقدية بما يتلاءم ومتطلبات النشاط الاقتصادي على النحو الذي يساعد على زيادة فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر؛
- يجب على السلطة النقدية تحديد المتغيرات التي لها تأثير على السياسة النقدية والعمل على أخذها بعين الاعتبار عند التخطيط لها بهدف تجنب التأثيرات السلبية التي قد تحدثها على السياسة النقدية؛
- ضرورة القضاء على التبعية النفطية من خلال تجهيز مختلف القطاعات للقيام بدورها الفعال؛
- ضرورة سعي الدول المصدرة للنفط منفردة ومجتمعاً لتحقيق الاستقرار في أسعار النفط، والعمل على تفعيل أكثر لدور منظمة الأوبك في السوق العالمية؛
- ضرورة التنويع الاقتصادي والاعتماد على الطاقات المتجددة لتجاوز لعنة الموارد في الجزائر.

قائمة المراجع:

- بوظراف الجبالي.(2018)، دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)، مجلة المالية والأسواق، المجلد 5، العدد 9.
- سطحي جابر.(2019)، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005-2017)، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 33، العدد 01.
- إلمان محمد الشريف.(2010)، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية (الجزء الثالث)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية.
- هوشيار معروف.(2005)، تحليل الاقتصاد الكلي (ط1)، دار صفاء، عمان
- المومن عبد الكريم، وعبد الرحمان عبد القادر.(2018)، تأثير تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري بالجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2016، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية-، المجلد 16، العدد 31..
- بلقلة إبراهيم.(2014/2015)، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.

- خباية عبد الله.(2008)، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب، الإسكندرية
- سوار حمزة الحاج.(2009)، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظام الرقابة النقدية التقليدية (ط1)، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان.
- شطبيي محمود مريم.(14ماي، 2015)، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، الجزائر.
- قويدري قوشيح بوجمعة.(2009)، انعكاسات تقلبات أسعار البترول في الجزائر على التوازنات الاقتصادي الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.
- ملاك وسام.(2000)، النقود والسياسات النقدية الداخلية (ط1)، دار المنهل اللبناني، لبنان